

Distr.: General
15 June 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

الجزء المتعلق بالتنسيق

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

طرائق التنسيق بين الوكالات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات،
بما في ذلك التوصيات المتعلقة بعملية المتابعة
تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة
٢٥٢/٦٠. وفي ذلك القرار، أيدت الجمعية نتائج مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع
المعلومات ونصت على أن يقدم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي ينظر فيه في
دورته الموضوعية. وفي جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، طلبت القمة إلى الأمين العام أن
يقدم إلى الجمعية، عن طريق المجلس بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تقريراً عن طرائق التنسيق بين
الوكالات لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بعملية المتابعة.

E/2006/100 *

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى إيراد نتائج المشاورات المتعلقة بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية ونتائج اجتماع الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين المعني
بممتدى إدارة الإنترنت، اللذين عقدا في ١٦ أيار/مايو و ٢٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ على التوالي في جنيف.

300606 290606 06-39260 (A)



أولا - مقدمة

١ - تحدد نتائج مرحلتي جنيف وتونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الخطوط العريضة لرؤية شاملة لبناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل وموجه نحو التنمية، تسخر فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأفراد والمجتمعات والأمم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويتمثل زحهما الأساسي في تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهذه التكنولوجيات يمكن أن تكون وسيلة قوية للحد من الفقر عن طريق تمكين الفقراء والمهمشين، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وتحسين الإنتاجية، وإحداث النمو الاقتصادي، وتعزيز إمكانية إيجاد فرص عمل، والقابلية للتوظيف، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتحسين نوعية الحياة للجميع. كما يمكن لتلك التكنولوجيات أن ترفع من مستوى الحوار فيما بين الناس والأمم والحضارات. وفي الوقت ذاته، تناول مؤتمر القمة الكثير من المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بتهيئة بيئة تمكينية لعصر الإنترنت ومجتمع المعلومات، وإنشاء عملية لمعالجة تلك المسائل.

٢ - وفوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير موزعة في الوقت الحالي توزيعا منتظما بين البلدان وداخل المجتمعات. لذلك أعرب المشاركون في مؤتمر القمة عن التزامهم القوي بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية للجميع، لا سيما لأولئك المعرضين لاحتمال التخلف عن الركب وزيادة التهميش.

٣ - وبغية صياغة جهد عالمي متماسك وفعال ومستدام لمواجهة تحديات بناء مجتمع معلومات عالمي فعال، أوردت خطة العمل التي اعتمدت في جنيف في عام ٢٠٠٣ (A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول، الفرع باء)، ١١ خطا للعمل متفقا عليها وحددت مجموعة من أهداف الاتصال، يتم بلوغها في عام ٢٠١٥، مستوحاة من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (A/60/687، الفصل الأول، الفرع باء)، اتفق قادة العالم على خطة وآلية محددين لتحقيق تلك الأهداف، يشارك فيها أصحاب المصلحة جميعا مع الاعتماد بصفة خاصة على مختلف المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان هناك تسليم في مؤتمر القمة بأن تنفيذ ومتابعة نتائجه يشكلان جزءا مهما من العملية المتكاملة والمنسقة لمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن شأنهما أن يعززوا تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وكانت إحدى السمات الرئيسية للعملية هي إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية بصورة غير مسبوقه في التحضير لمرحلي مؤتمر القمة وفي اجتماعات القمة ذاتها. ونتيجة لذلك، أبرزت نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بصورة جلية، الحاجة إلى مراعاة نهج أصحاب المصلحة المتعددين في جميع مراحل تنفيذ ومتابعة الأنشطة.

٥ - وكما أشير إليه أعلاه، وضعت خلال المرحلة الأولى من مؤتمر القمة خطة عمل جنييف التي تتضمن عددا من الأهداف الإرشادية، يتم بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، من المقرر أن تكون بمثابة أطر مرجعية عالمية لتحسين التواصل والاتصال فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما حددت الخطة ١١ خطا من خطوط العمل تقابل المبادئ الرئيسية لإنشاء "مجتمع معلومات للجميع"، على النحو الوارد في إعلان المبادئ (A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول، الفرع ألف). وركزت المرحلة الثانية لمؤتمر القمة على ثلاث قضايا رئيسية هي: الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإدارة الإنترنت، والتنفيذ، والمتابعة.

٦ - وفي حين أن هذا التقرير يوفر نظرة عامة على التطورات التي حدثت منذ مرحلة تونس، فإنه يركز، وفقا للولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠، على العمليات المتعلقة بالتنسيق فيما بين الوكالات لتنفيذ نتائج مرحلي مؤتمر القمة كليهما، وعلى تقديم بعض التوصيات بشأن عملية المتابعة.

ثانيا - التنفيذ والمتابعة

٧ - يحدد جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات (انظر A/60/687، الفصل الأول، الفرع باء)، الذي اعتمد في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة، آليات للتنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتميز نتائج مؤتمر القمة بين التنفيذ، الذي تقع المسؤولية الرئيسية عنه على عاتق جميع أصحاب المصلحة، والمتابعة التي تستلزم إجراء استعراض للتقدم المحرز بشأن المسائل التي يعالجها مؤتمر القمة والمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة على الصعيد الحكومي الدولي. كما تربط النتائج عملية المتابعة بالتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء.

٨ - وعلى الصعيد الدولي، يوفر جدول أعمال تونس مخططا تفصيليا لأعمال التنفيذ والمتابعة، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وتوجه طلبات محددة إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ووكالات الأمم المتحدة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم

المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن اللجان الإقليمية.

ألف - تنسيق التنفيذ فيما بين الوكالات

٩ - يعد تنفيذ نتائج مؤتمر القمة أمرا عسيرا بصفة خاصة لأسباب عديدة. وتشمل هذه الأسباب الطابع المعقد والمترايط للقضايا المعنية، وسرعة التغير في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطابع الشامل للقضية، الذي يتطرق إلى ولايات معظم كيانات الأمم المتحدة.

١٠ - ويوفر جدول أعمال تونس توجيهات بشأن تنسيق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة فيما بين الوكالات. وهو يشدد على أهمية التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي، ويذكر أن هذا التنفيذ ينبغي أن ينظم مع مراعاة المواضيع وخطوط العمل الواردة في خطة عمل، وأن تجري إدارته أو تيسيره عن طريق وكالات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء. وتنفيذا لجدول أعمال تونس، دعا الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي إلى عقد اجتماع لأصحاب المصلحة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ تم فيه تحديد مراكز تنسيق مؤقتة لكل من خطوط العمل الـ ١١. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، وبصدد الاحتفال باليوم العالمي لمجتمع المعلومات، عقدت اجتماعات لخطوط العمل لوضع برامج وأساليب عمل ملائمة.

١١ - وطلب جدول أعمال تونس من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإنشاء فريق معني بمجتمع المعلومات تابع للأمم المتحدة في إطار ذلك المجلس، يتألف من الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة تكون مهمته تيسير تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وعند النظر في الوكالات الرائدة التي ستقوم بهذا العمل، يشير النص إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار خبرات وأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي.

١٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على إنشاء ذلك الفريق. ووفقا لصلاحياته، التي وضعتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والتي أيدها المجلس، سيمثل الغرض العام من الفريق في العمل مع أصحاب المصلحة المتعددين بوصفه حلقة وصل فيما يتعلق بالمعلومات والتنسيق للأنشطة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

١٣ - وسيكون الهدف الأساسي للفريق هو تعزيز اتباع نهج منسق بشأن القضايا الموضوعية وقضايا السياسات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة لدى قيامها بتنفيذ خطة عمل

جنيف وجدول أعمال تونس، مسهما بذلك في تحسين تلاحم السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة، حسيما طلب قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٤ - وسيعمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بوصفه مركز التنسيق فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالتنفيذ، كحلقة وصل مع ترتيبات التنسيق على الصعيد القطري التي يتولى نظام الممثل المقيم قيادتها وبلاشتراك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستكون المهمة الرئيسية لنظام الممثل المقيم هي إدماج نتائج مؤتمر القمة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/التقييم القطري المشترك، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتقديم الدعم إلى الحكومات من أجل إدماج نتائج مؤتمر القمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجيتها الإلكترونية.

١٥ - وبغية تحقيق أهداف الفريق، سيقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) الإسهام في تنفيذ خطة العمل وجدول أعمال تونس، على الصعيد الدولي بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق إدماج جدول أعمال مجتمع المعلومات في صلب أنشطة وبرامج المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي هذا الصدد، سينسق الفريق أعماله تنسيقاً وثيقاً مع آليات التنفيذ الوطني والإقليمي المنشأة في الفقرتين ١٠٠ و ١٠١ من جدول أعمال تونس، فضلاً عن عملية التنفيذ التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددين والواردة في الفقرات ١٠٨-١١٠؛

(ب) تيسير التآزر فيما بين المنظمات المتمتعة إلى منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جهودها المشتركة إلى أقصى حد ممكن، وتجنب الازدواجية، وتحسين فعاليتها في تحقيق نتائج مؤتمر القمة؛

(ج) إذكاء الوعي العام بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

١٦ - وسيعمل الفريق على إنجاز المهام التالية:

(أ) رصد التقدم المحرز والأنشطة الرئيسية المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، استناداً إلى المدخلات والتقارير المقدمة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين؛

(ب) العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أن يكون تنفيذ خطة عمل جنيف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتخطيط وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري؛

(ج) تيسير تبادل المعلومات فيما بين الوكالات والاضطلاع بالأنشطة، بما في ذلك تشاطر الخبرات والدروس المستفادة وبخاصة فيما يتعلق بأهداف مؤتمر القمة، عن طريق ضمان تماسك عملية التقييم؛

(د) العمل على نحو وثيق مع الشراكة المعنية بقياس مدى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أجل تنسيق النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة تجاه وضع مؤشرات ملائمة وأطر مرجعية؛

(هـ) تشجيع الاتصال والتعاون على نحو فعال بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية خارج المنظومة، والمجتمع المدني، والشركاء من القطاع الخاص، بما في ذلك فيما يتصل بأعمال مجموعات أو شبكات أصحاب المصلحة المتعددين؛

(و) إنشاء آليات لتقديم تقارير بصفة منتظمة إلى أصحاب المصلحة الآخرين في مؤتمر القمة بشأن أنشطته، ولا سيما بشأن إعداد أية تقارير تحليلية عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة؛

(ز) نشر المعلومات عن حالة التنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة وتعميمها على عامة الجمهور.

١٧ - وسيتم تناوب منصب رئيس الفريق سنويا فيما بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي. وسينتخب الرئيس المشارك من بين الأعضاء الآخرين في الفريق على أساس دوري. وستقوم المنظمات التي تتولى الرئاسة بتوفير دعم الأمانة والدعم اللوجستي.

١٨ - وسيضع الفريق خطة عمل سيتم استكمالها كل سنتين. وسيستفيد إلى أقصى حد ممكن بأساليب العمل الإلكترونية ولن يجتمع أكثر من مرة واحدة في السنة. وسيتعاون على نحو وثيق، حسب الاقتضاء، مع اللجان الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز. وسيعقد الاجتماع الأول للفريق في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

التوصيات

١٩ - قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يحيط علما بالإجراءات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق من أجل إنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات وأن يطلب إطلاعه على ما يجره مجلس الرؤساء التنفيذيين من تقدم في عمله، في سياق التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس بشأن الأنشطة المضطلع بها لمتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٢٠ - تُشجّع كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ نتائج مرحلتي جنيف وتونس من مؤتمر القمة على دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أدائهما لوظيفتيهما فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة على نطاق المنظومة.

باء - المتابعة الحكومية الدولية

٢١ - ينص جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، بصيغته التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦٠ على أن تُجري الجمعية استعراضا شاملا لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة في عام ٢٠١٥. وقد طُلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإشراف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس، على نطاق المنظومة. وسيقرر المجلس الطرائق المتبعة في هذا الإشراف. وفيما يتصل بهذا الطلب، طُلب إلى المجلس أيضا أن يستعرض تكوين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وولايتها وجدول أعمالها خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع مراعاة النهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.

التوصيات

٢٢ - نظرا لأن الاستعراض العام لنتائج مؤتمر القمة سيتزامن مع السنة النهائية لعملية الأهداف الإنمائية للألفية، يود المجلس أن يقترح أن تنتهز الجمعية العامة هذه الفرصة لوضع هذا الاستعراض ضمن سياق الاستعراض الأشمل للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وقد يود المجلس الاضطلاع بمسؤولياته عن الإشراف على متابعة نتائج مؤتمر القمة على نطاق المنظومة، في سياق نظره السنوي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، على أساس اتباع نهج مواضيعي يربط بين نتائج مؤتمر القمة وبين الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يجري هذا الاستعراض ضمن الجزء المتعلق بالتنسيق، استنادا إلى البرنامج المتعدد السنوات، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، مع الاستعانة بعدة مصادر منها عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (انظر الفقرة ٣٢ أدناه).

٢٤ - واستعدادا للاستعراض الذي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراؤه للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اجتماعا أوليا غير رسمي في ١٣ شباط/فبراير

٢٠٠٦. وردا على طلب إجراء مشاورات مفتوحة بشأن هذا الموضوع، عقد رئيس المجلس اجتماعا مفتوحا غير رسمي في جنيف في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، بغية الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة، وهم: الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتسهيلا للمناقشة أعد الأونكتاد، بالتشاور مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة معلومات أساسية غير رسمية بشأن الخيارات التي يمكن أن ينظر فيها المجلس فيما يتعلق بإصلاح اللجنة.

٢٥- وأوردت مذكرة المعلومات الأساسية غير الرسمية لمحة عن خلفية اللجنة وإطارها الحالي، وموجزا لقرارات القمة العالمية ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، واقترحت إطارا للنظر في تعزيز اللجنة لتمكينها من متابعة نتائج مؤتمر القمة. واقترحت المذكرة بصورة خاصة عنصرين للتركيز مجددا على اللجنة، وهما: المشاركة في متابعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لنتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ في مجال العلم والتكنولوجيا، ومساعدة المجلس على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة.

٢٦- وبخصوص متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، اقترح في المذكرة أن تقوم اللجنة بما يلي:

- (أ) استعراض التقدم المحرز على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في تنفيذ خطوط العمل والتوصيات والالتزامات الواردة في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة؛
- (ب) تقديم توصيات إلى المجلس بشأن التوجيه فيما يتعلق بالسياسات العامة والخيارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية لمتابعة خطة العمل جنيف وجدول أعمال تونس؛
- (ج) تعزيز الحوار وبناء الشراكات لمواصلة تطوير مجتمع المعلومات بمشاركة جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني).

٢٧- وتحقيقا لتلك الغاية اشتملت المذكرة على مقترحات بشأن مسائل منها زيادة عدد أعضاء اللجنة من ٣٣ حاليا إلى ٥٣ عضوا؛ وإيجاد الطرائق المناسبة لإشراك أصحاب المصلحة من غير الحكومات؛ وإطالة مدة الدورة السنوية العادية للجنة من خمسة أيام عمل حاليا إلى ثمانية (بما في ذلك يومان مكرسان لإسهامات أصحاب المصلحة المتعددين)؛ واعتماد شكل دورات زمنية مدة كل منها سنتان، تتألف من دورة استعراض تُعقد في السنة الأولى ودورة معنية بالسياسات تُعقد في السنة الثانية.

٢٨ - وأظهر موجز غير رسمي للمناقشة التي جرت أثناء الاجتماع غير الرسمي المفتوح المعقود في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، عممه رئيس المجلس، أن كثيرا من المندوبين أيدوا بعضاً أو كل المقترحات الواردة في مذكرة المعلومات الأساسية غير الرسمية بخصوص سبل تعزيز اللجنة، ولا سيما فيما يختص بالعضوية والولاية وجدول الأعمال وطرائق العمل. وتم التأكيد بقوة على الحاجة إلى الحفاظ على الولاية الأصلية للجنة فيما يتعلق بتعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالإضافة إلى متابعة مؤتمر القمة.

٢٩ - وأشار الموجز غير الرسمي إلى أن جميع المشاركين أكدوا على الحاجة إلى الحفاظ على البعد الإنمائي لمؤتمر القمة، وهو بعد ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من المتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يضمن التماسك والتنسيق. وأكد عدد من الوفود أهمية الفعالية بالنسبة لأساليب العمل التي تتبعها اللجنة في عملية المتابعة. وبهذا الخصوص اقترحوا استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية لنشر المعلومات المتعلقة بعملية المتابعة.

٣٠ - وأشار الموجز غير الرسمي أيضاً إلى أن عدداً من المتكلمين أكدوا أهمية المحافظة على زخم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما الأطراف من غير الدول، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي مشاركة تنفرد بها عملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ولاحظوا في هذا السياق أن التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية الذي أعلنه الأمين العام مؤخراً سيوفر محفلاً مفيداً لأصحاب المصلحة المتعددين تمكنهم من تقديم الدعم لكل من المجلس واللجنة. وأكد المشاركون أيضاً ضرورة عدم إنشاء أية هيئات جديدة في إطار عملية المتابعة، كما أكدوا ضرورة استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

٣١ - وأعلن رئيس المجلس في بيانه الختامي أن المناقشة شكلت خطوة هامة ضمن عملية الإعداد لدورة المجلس المقرر عقدها في تموز/يوليه. واعتبر أن من المهم عدم إعادة بحث مسألة دور المجلس، وبالتالي اللجنة، في عملية المتابعة، على النحو الوارد في الفقرة ١٠٥ من جدول أعمال تونس، وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦٠. وأشار إلى أن المشاركين أعربوا بشكل عام عن دعمهم للأفكار التي تضمنتها مذكرة المعلومات الأساسية، بينما أوصى بعضهم بالتزام الحذر وأكدوا الحاجة إلى تحقيق الكفاءة وتفاذي الازدواجية. ولاحظ أن معظم المتكلمين أشاروا إلى أن اللجنة ينبغي ألا تتخلى عن دورها وأغراضها الأصلية، وأن متابعة نتائج مؤتمر القمة ستشكل دوراً إضافياً هاماً. وتوقع الرئيس أن تقدم الدول الأعضاء مزيداً من الأفكار والمقترحات. وقد جرى تعميم مسودة موجزة غير رسمية لوقائع هذا الاجتماع في كل من نيويورك وجنيف في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦.

٣٢ - وقد اتخذت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قرارا في نهاية دورتها التاسعة أوصت فيه بأن يطلب المجلس من اللجنة تعزيز برامج عملها المقبلة بحيث تشمل متابعة نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مع مواصلة الاضطلاع بولايتها الحالية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ من جدول أعمال تونس. وقررت اللجنة أيضا أن يكون موضوع دورة الاستعراض والسياسات للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ هو "تعزيز بناء مجتمع معلومات محوره الناس وموجه نحو التنمية وشامل، من أجل تعزيز الفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس".

التوصيات

٣٣ - قد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار استعراضه للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتحديد مهام جديدة للجنة تتعلق بمؤتمر القمة، بالإضافة إلى ولايتها التقليدية، أن يستند إلى نتائج الاجتماع غير الرسمي المعقود في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد يود أيضا أن ينظر في مجموعة من الممارسات المطورة على مر السنين والتي تتبعها اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بدور الجهات المنسقة لعمليات متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). وقد يود المجلس أن ينظر على الأخص في تنظيم دورات استعراض ودورات سياسات سنوية للجنة بالتناوب، وهي ممارسة أصبحت مقبولة الآن بشكل متزايد في اللجان الفنية الأخرى. كما أن هناك تجارب واسعة النطاق في مجال اتباع نهج البرامج المتعددة السنوات والنهج المواضيعي.

٣٤ - ولكي تتمكن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من مساعدة المجلس على الاضطلاع بمهامه، قد تُجري اللجنة استعراضا مواضيعيا لعملية متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتحقيقا لهذا الهدف، قد يود المجلس تعزيز اللجنة عن طريق استعراض ولايتها وتكوينها وجدول أعمالها وطرائق تنفيذ مهامها الجديدة المتعلقة بهذه المتابعة، على النحو المبين في الفقرات ٢٤-٣٢ أعلاه.

٣٥ - وبوسع اللجنة، لدى قيامها بمساعدة المجلس على الإشراف على متابعة نتائج مؤتمر القمة على نطاق المنظومة، أن تستفيد من عمل فريق الأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرة ١١ أعلاه). ويمكن جمع المعلومات عن الأنشطة

المضطلع بها على الصعيد القطري من نظام المنسقين المقيمين، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك عن طريق الدراسات التطوعية للحالات الفردية في البلدان، واستعراضات الأقران.

ثالثا - التطورات الأخرى ذات الصلة بمتابعة مؤتمر القمة

مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

٣٦ - وشددت نتائج مرحليتي جنيف وتونس لمؤتمر القمة كليهما على الحاجة إلى إدماج نهج أصحاب المصلحة المتعددين في صلب أنشطة التنفيذ والمتابعة على جميع الصعد، وعلى طول جميع خطوط العمل. وقد شددت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أنه "ينبغي أن يعمل المجلس بوصفه منبرا فعالا للحوار الرفيع المستوى فيما بين الدول الأعضاء ومع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بشأن الاتجاهات والسياسات والإجراءات العالمية الناشئة" (الفقرة ١٥٥ (أ) من قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

٣٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيد الدولي، يجري تشجيع أصحاب المصلحة على إنشاء أفرقة شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين تنطلق من القاعدة، أو شبكات بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، استنادا إلى خطوط عمل خطة العمل والعناصر الموضوعية ذات الصلة من جدول أعمال تونس، مع قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدور الميسر الرئيس، حسب الاقتضاء (انظر جدول أعمال تونس، الفقرة ١٠٨ والفقرة ١١ أعلاه). وسيمثل ربط تلك الشبكات بالأمم المتحدة إحدى الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة المؤهلين على قدم المساواة للاضطلاع بدورهم كاملا في تعزيز التنفيذ. وستكون الأفرقة المواضيعية القطرية مصدرا مهما وعنصرا أساسيا في تكوين تلك الشبكات. وستتكفل بالتنسيق فيما بين هذه الشبكات الواسعة النطاق كل من الاتحاد الدولي للاتصالات والبرنامج الإنمائي واليونسكو، بالتعاون مع الرؤساء والميسرين الآخرين، بالاتساق مع جدول أعمال تونس، وكذلك الوكالات الثلاث العاملة مع فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. وسيقوم المنسقون/الوكالات أو الكيانات الميسرة، حسب الاقتضاء، بتزويد الفريق بالمعلومات المتعلقة بأنشطة تلك الشبكات.

٣٨ - وفيما يتعلق بأنشطة المتابعة، فقد أظهرت المشاورات التي أجريت على نطاق واسع وجود حاجة إلى اعتماد نهج ابتكاري من شأنه أن يكفل، على نحو ملائم ومفيد ومطرد، التزام أصحاب المصلحة غير الحكوميين بالإجراءات الحكومية الدولية القائمة، ولا سيما في المجلس. وتحقيقا لتلك الغاية، أعلن الأمين العام، في آذار/مارس ٢٠٠٦، إنشاء تحالف عالمي

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية - وهي مبادرة من أجل تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتوفير قناة مبتكرة، شاملة وتفاعلية لتجميع مساهمات أصحاب المصلحة المتعددين في الحوار المتعلق بالسياسات الذي سيجرى في إطار المجلس وعلى ضوء مقررات المجلس، في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. واستقطب الاجتماع الأول للتحالف الذي عقد في كوالالمبور، في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مشاركة واسعة النطاق من جانب الحكومات وقيادات دوائر الأعمال والإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية.

٣٩ - وسيتيح التحالف، الممول من التبرعات، منبرا عالميا شاملا لأصحاب المصلحة المتعددين، ومنتدى للحوار المتعلق بالسياسات بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسيعمل التحالف في المقام الأول كشبكة لا مركزية تستفيد من تجربة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المبادرات. وسيساعد على ربط المبادرات الأخرى فيما بينها لتوفير منبر عالمي لأصحاب المصلحة المتعددين، والاستفادة على نطاق واسع من الترابط الشبكي المباشر وأدوات التعاون، مع تجنب الازدواجية والتقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى عقد اجتماعات. وسيقدم التحالف تقارير دورية إلى الأمين العام بهدف تضمين أنشطة التحالف في التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العامة إلى المجلس.

الآليات المالية

٤٠ - فيما يتعلق بالآليات المالية اللازمة لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، تذكر الفقرة ٢٧ (ز) من جدول أعمال تونس أن المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ينبغي أن تنظر في جدوى إنشاء منتدى افتراضي لتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن المشروعات المحتملة ومصادر التمويل والآليات المالية المؤسسية.

٤١ - وتتواصل، بقيادة البرنامج الإنمائي، المشاورات بشأن الطرائق المثلى لتحقيق التكامل بين البوابات الإلكترونية وقواعد البيانات القائمة ذات الصلة.

إدارة الإنترنت

٤٢ - طلب مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات إلى الأمين العام أن يبدأ في الاضطلاع بعملية بهدف تعزيز التعاون من أجل وضع مبادئ قابلة للتطبيق على النطاق العالمي في مجال مسائل السياسات العامة المتصلة بتنسيق الموارد الأساسية للإنترنت وإدارتها. وأقر مؤتمر القمة

العالمي بالحاجة إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات، على قدم المساواة، من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها في مسائل السياسات الدولية العامة المتعلقة بالإنترنت. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تشمل العملية جميع أصحاب المصلحة وجميع المنظمات ذات الصلة، وينبغي أن تبدأ بحلول نهاية الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦. وقد طلب الأمين العام من مستشاره الخاص المعني بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أن يبدأ مشاورات بشأن كيفية مباشرة العمل. وسيتم الإبلاغ عن نتائج تلك المشاورات في الوقت المناسب.

٤٣ - وقد نجحت المرحلة الثانية من القمة في التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن مسائل إدارة الإنترنت. ويدعو جدول أعمال تونس إلى مواصلة تدويل ترتيبات إدارة الإنترنت. ويضع المناقشات في سياق إنمائي ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لبناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية من المشاركة بشكل فعال في ترتيبات إدارة الإنترنت. واتفق مؤتمر القمة على تعريف واسع لإدارة الإنترنت يتجاوز الأسماء والأرقام والعناوين ويضم جميع أصحاب المصلحة. كما حدد، علاوة على ذلك، عددا من المسائل ذات الأولوية المتعلقة باستعمال الإنترنت التي تستلزم انتباه المجتمع الدولي، مثل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، وحماية البيانات، وحرية التعبير، والأمن، والجرائم الحاسوبية والتعدد اللغوي للإنترنت.

٤٤ - وطلب مؤتمر القمة إلى الأمين العام أن يدعو في إطار عملية مفتوحة وشاملة، إلى عقد اجتماع لمنتدى جديد للحوار بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين يسمى منتدى إدارة الإنترنت. وتتمثل ولاية المنتدى، كما وردت في الفقرة ٧٢ من جدول أعمال تونس، في جملة أمور، في مناقشة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية لإدارة الإنترنت من أجل المحافظة على استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها.

٤٥ - وقد طلب الأمين العام من مستشاره الخاص لمؤتمر القمة، أن يشرع في عملية تشاورية واسعة النطاق بشأن هذه الولاية بهدف إيجاد فهم مشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بطبيعة المنتدى وطابعه. وقد أنشئ في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، موقع على الشبكة مكرس للبدء في العملية وطلب تقديم التبرعات. وعقدت في جنيف في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، مشاورات مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة.

٤٦ - وأشار الاجتماع إلى أن ثمة توافقا في الآراء مؤداه أنه ينبغي أن يكون لأنشطة المنتدى توجه إنمائي عام. وجرى الإقرار كذلك بأن بناء القدرات ينبغي أيضا أن يحظى بأولوية عليا. وينبغي أن تتيح عملية بناء القدرات إمكانية مشاركة مفيدة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالإنترنت، وأن تشمل كلا من المساعدة في حضور الاجتماعات، والتدريب في مجال

الموضوع المعني. وعلاوة على ذلك، كان ثمة تفاهم مشترك بأنه ينبغي للمنتدى أن يعقد اجتماعاً مرة في السنة، لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام.

٤٧ - وبناء على نتائج المشاورات، قرر الأمين العام إنشاء أمانة صغيرة في جنيف للمساعدة في عقد المنتدى. وفي ضوء المشاورات التي أجريت والمساهمات التي قدمت إلى الأمانة، أنشأ الأمين العام فريقاً استشارياً لأصحاب المصلحة المتعددين لمساعدته في هذه المهمة. وأعلن، في ١٧ أيار/مايو عن إنشاء الفريق، الذي يرأسه مستشاره الخاص ويضم الفريق ٤٦ عضواً من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والتقنية، يمثلون جميع المناطق.

٤٨ - ومكنت جولة ثانية من المشاورات، عُقدت في جنيف، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، من زيادة توضيح الأولويات الموضوعية بالنسبة للاجتماع الأول للمنتدى. وكانت المسائل المتعلقة بالبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه والتعدد اللغوي والجرائم الحاسوبية والأمن الحاسوبي والخصوصية وحماية البيانات وحرية التعبير وحقوق الإنسان وتكاليف الترابط، من بين أكثر المسائل التي تكرر ذكرها. واجتمع الفريق الاستشاري يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، ووافق على الخطوط العريضة لجدول أعمال الاجتماع الأول للمنتدى وبرنامجه. وسيُعقد الاجتماع في إطار العنوان الشامل "إدارة الإنترنت من أجل التنمية"، وستنظم جلساته الفنية حول المواضيع العامة الأربعة التالية: الانفتاح - حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف؛ الأمن - بناء الثقة عن طريق التعاون؛ التنوع - تشجيع التعدد اللغوي والمضامين المحلية؛ وإمكانية الدخول - الربط بالإنترنت: السياسات العامة والتكاليف. وبالإضافة إلى الجلسات الرئيسية، ستنظم عدد من حلقات العمل المكرسة لمسائل محددة. وسيولى موضوع بناء القدرات أولوية أفقية. وسيكون المنتدى مفتوحاً وشاملاً للجميع، وسيسمح بمشاركة جميع الكيانات والأفراد من ذوي التجارب والخبرات المثبتة في المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت.

٤٩ - وقد عرضت حكومة اليونان استضافة الاجتماع الأول للمنتدى الذي سيعقد في أثينا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

رابعاً - ملاحظة ختامية

٥٠ - تفرد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بكونه الحدث الذي أرسى فيه قادة العالم حجر الزاوية لبناء مجتمع معلومات عالمي بحق، وشامل، محوره الناس وموجه نحو التنمية يقوم على نهج أصحاب المصلحة المتعددين. وصيغت نتائج مؤتمر القمة في برنامج عمل إبداعي

وتطوعي يشترك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيون. وسيستلزم هذا الجهد دعماً متسقاً ومنهجياً ومشورة من الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة والمنظمات الدولية، فضلاً عن المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة الآخرين. ومن شأن قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بإنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات أن يُمكن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من التكاتف من أجل دعم إحراز تقدم في بناء مجتمع المعلومات، عملاً بنتائج مؤتمر القمة وأهدافه.
